

فضلها على غيرها وتبينها وهناك اليد على اخواتها
 في ذلك ما في نفسها وانما المبالغة لا تختص
 محمولاتها باللائمة دون اخواتها **فتمحصل**
 ان ان المكسورة لا تجوز في اربعة مواضع بعد
 القواريف الحلقية وقيل في الامثلة كما ذكره النعمان
 وفي ابتداء الكلام كما كان والله اعلم
 ولا تقبل من غير الحروف والامثلة في غير الظروف
 فيقولون ان لم يرد الاء وان غلبت في حركاتها
 الى ان يقبل من غير هذه الحروف الستة على انها
 فاللام للقول بالرجح الترتيب كما تم الترتيب
 اخبرها كما امثلة الشافعية الا اذا كان الحرف في
 اوجها او محورا فمحور تقبل على الالف كما يشبه
 ومثله ان في ذلك الالف وان لم يكن ان كان
 عليه كالحروف وان في ذلك العبرة وفي ذلك
 وان ترد ما بعد هذه الحروف فالرفع والنصب
 اجزافا في غير ذلك والنصب في غير ذلك
كان قاصدا ما يوترى اي واذا نزلت
 ما بعد هذه الحروف في الالف والهمزة
 جازية في الالف والهمزة ان يتركفت عملها فيمكن

مثلها بل ما لا يفرحكم حكمه المتبدل والنصب
 على افعالها والغامض كذا العت وتعود على ما
 وفي ما يترجم الله **بذلك** ومما ذهب اليه الناظم
 من جواز الالف في الاخرى كلها قبل ان يجر
 كالسج وبن السج وبن السج وبن السج
 على ان النصب لا يتركب الا في الالف والهمزة
 ان النصب ليس في الالف والهمزة وانما في
 شبيهها بالفتحة والهمزة والالف والهمزة
 والجوهور انما لا يتركب الا في الالف والهمزة
 بالوجهين قول الشافعية قالت الالف والهمزة
 ومعنا ما يوترى ما ينقل يقال ان الالف والهمزة
 كتقريب اي ينقله **باب**
 وعسرا ان ياتي في الفعل كان وما ان كان الفتح لم يزل
 في كنهه الضم ثم اصبحت وصل ثم بات ثم اصبحت
 ثم ليس في الالف والهمزة وما ان كان الفتح لم يزل
 ما دام في كنهه الضم وما ان كان الفتح لم يزل
 قد ان الامر في الالف والهمزة وما ان كان الفتح لم يزل
 فاعلم ما ويات من **باب** في الالف والهمزة